www.daralthaqafa.com

النظام الدستوري الأردني

شاملاً التعديلات الدستورية حتى عام 2022

المملكة الأردنية الهاشمية

الأستاذ
ينال أحمد أبو خيط
ماجستير في القانون العام

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

342, 56503

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/5/3318)

المؤلف: ينال أحمد أبو خيط

الكتاب: النظام الدستوري الأردني شاملاً التعديلات الدستورية حتى عام 2022

الواصفات: التعديلات - الإصلاح الدستوري - القانون الدستوري - الأردن

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-278-2

الطبعة الأولى 2024م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة Copyright © All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

دار الثقافة للنشر والتوزيع

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن

Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د

هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261

الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

النظام الدستوري الأردني

شاملاً التعديلات الدستورية حتى عام 2022

الأستاذ
ينال أحمد أبو خيط
ماجستير في القانون العام

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ - 2024 م

www.daralthaqafa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿٨٣﴾﴾.

(سورة الشعراء: آية 83)

www.daralthaqafa.com

الإهداء

إلى . . .

أبي وأمي حفظهما الله

وكل من كان له أثر في إنجاز هذا العمل

أهدي لكم عملي هذا . . .

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 19

الفصل التمهيدي: إضاءة تاريخية لنشأة الدولة الأردنية 21

البـاب الأول

التطور التـاريخي للحيـاة الدستـوريـة في الأردن (1928 ـ 1952)

الفصل الأول: القانـون الأساسي لشرق الأردن لعام 1928 والتعديلات الدسـتورية التـي طرأت عليه 42

المبحث الأول: أسلوب نشـأة القـانون الأساسـي لشـرق الأردن لعـام 1928 وخصائصه 43

المطلب الأول: أسلوب نشأة القانون الأساسي لشرق الأردن لعام 1928 43

المطلب الثاني: خصائص القانون الأساسي لشرق الأردن لعام 1928 45

الفرع الأول: القانون الأساسي لشرق الأردن دستور مكتوب 45

الفرع الثاني: القانون الأساسي لشرق الأردن دستور جامد 46

المبحث الثاني: السلطات العامة في القانون الأساسي لشرق الأردن 1928 49

المطلب الأول: السلطة التنفيذية 49

الفرع الأول: الأمير 49

الفرع الثاني: المجلس التنفيذي 51

المطلب الثاني: السلطة التشريعية 52

الفرع الأول: تكوين المجلس التشريعي 52

الفرع الثاني: مهام المجلس التشريعي ومدته 53

المطلب الثالث: السلطة القضائية 55

المبحث الثالث: نظرة حول القانون الأساسي لشرق الأردن 57

المطلب الأول: حقوق الشعب في القانون الأساسي 57

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: الإدارة ونفاذ القوانين والأحكام 58
المبحث الرابع: التعديلات الدستورية على القانون الأساسي لشرق الأردن لعام 1928 وإلغاء العمل به 61
المطلب الأول: إجراءات تعديل الدستور والقوانين في القانون الأساسي والفرق بينهما 61
الفرع الأول: تعديل الدستور 61
الفرع الثاني: تعديل القوانين 62
الفرع الثالث: الفرق بين تعديل الدستور وتعديل القوانين العادية في القانون الأساسي لشرق الأردن 63
المطلب الثاني: التعديلات الدستورية التي طرأت على القانون الأساسي لشرق الأردن 1928 63
الفرع الأول: التعديلات الدستورية عام 1938 63
الفرع الثاني: التعديلات الدستورية عام 1940 72
الفرع الثالث: التعديل الدستوري لعام 1946 76
المطلب الثالث: إلغاء العمل بالقانون الأساسي لشرق الأردن عام 1928 78
الفصل الثاني: دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946 والتعديلات الدستورية التي طرأت عليه 80
المبحث الأول: أسلوب نشأة دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946 وخصائصه 82
المطلب الأول: أسلوب نشأة دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946 82
المطلب الثاني: خصائص دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946 83
الفرع الأول: دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946 دستور مكتوب 84
الفرع الثاني: دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946 دستور جامد 84
المبحث الثاني: السلطات العامة في دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946 86

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: السلطة التنفيذية 86
الفرع الأول: الملك 86
الفرع الثاني: مجلس الوزراء 88
المطلب الثاني: السلطة التشريعية 89
الفرع الأول: مجلس الأعيان 90
الفرع الثاني: مجلس النواب 90
الفرع الثالث: أحكام خاصة بالمجلسين 91
المطلب الثالث: السلطة القضائية 93
الفرع الأول: المحاكم المدنية 94
الفرع الثاني: المحاكم الدينية 94
الفرع الثالث: المحاكم الخاصة 95
المبحث الثالث: نظرة عامة حول الدستور الأردني لعام 1946 96
المطلب الأول: حقوق الشعب في الدستور الأردني لعام 1946 96
المطلب الثاني: الإدارة وقوانين المملكة الأردنية الهاشمية 97
المبحث الرابع: التعديلات الدستورية على دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946 99
المطلب الأول: إجراءات تعديل الدستور والقوانين في الدستور الأردني لعام 1946 والفرق بينهما 99
الفرع الأول: تعديل الدستور 99
الفرع الثاني: تعديل القانون 100
الفرع الثالث: الفرق بين تعديل الدستور وتعديل القوانين العادية في الدستور الأردني لعام 1946 100
المطلب الثاني: التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني لعام 1946 100
المطلب الثالث: إلغاء العمل بدستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946 101

www.daralthaqafa.com

الباب الثـاني

النظـام الدستـوري للمملكـة الأردنيـة الهـاشميـة في ظل دستور 1952

الفصــل الأول: خصائص دستور 1952 وطبيعة النظام الدستوري الأردني 106
المبحث الأول: خصائــص الدستــور الأردنــي لعــام 1952 107
المطلب الأول: الدستور الأردني لعام 1952 دستور نشأ بأسلوب العقد 107
المطلب الثاني: الدستور الأردني لعام 1952 دستور مكتوب 107
المطلب الثالث: الدستور الأردني لعام 1952 دستور جامد 109
الفرع الأول: المنع الزمني للتعديل 109
الفرع الثاني: الإجراءات والأغلبية المطلوبة للتعديل 110
المبحث الثاني: الطبيعة العامة للنظام الدستوري الأردنــي فــي ظــل دســتور 1952 112
المطلب الأول: النظام الدستوري الأردني ذو نزعة عربية إسلامية والشعب الأردني جزء من الأمة العربية 112
المطلب الثاني: الأخذ بالنظام النيابي البرلماني 113
المطلب الثالث: النظام ملكي دستوري 114
المطلب الرابع: تقرير مبدأ سيادة الأمة 114
المطلب الخامس: الأخذ بنظام المجلسين 115
الفصل الثاني: السلطات العامة في الدستور الأردني لعام 1952 ومبدأ الفصل بينها 116
المبحث الأول: السلطة التنفيذية 117
المطلب الأول: الملك وحقوقه 117
الفرع الأول: تولي العرش 117
الفرع الثاني: صلاحيات الملك 120
المطلب الثاني: الـــوزراء 150
الفرع الأول: الأحكام الخاصة بتكوين مجلس الوزراء 150
الفرع الثاني: اختصاصات مجلس الوزراء 153

www.daralthaqafa.com

الفرع الثالث: مسؤوليات مجلس الوزراء 155
الفرع الرابع: استقالة مجلس الوزراء وإقالته 166
المبحث الثاني: السلطة التشريعية 168
المطلب الأول: مجلس الأعيان 168
المطلب الثاني: مجلس النواب 170
الفرع الأول: قانون الانتخاب 170
الفرع الثاني: مبادئ مجلس النواب 188
المطلب الثالث: اختصاصات مجلس الأمة 189
الفرع الأول: الوظيفة التشريعية 189
الفرع الثاني: الوظيفة المالية 200
المبحث الثالث: السلطة القضائية 202
المطلب الأول: المحاكم النظامية 203
الفرع الأول: محاكم الصلح 204
الفرع الثاني: محاكم البداية 205
الفرع الثالث: محاكم الاستئناف 206
الفرع الرابع: محكمة التمييز 207
الفرع الخامس: هيئة النيابة العامة 209
المطلب الثاني: المحاكم الدينية 211
الفرع الأول: المحاكم الشرعية 211
الفرع الثاني: مجالس الطوائف الدينية الأخرى 214
المطلب الثالث: المحاكم الخاصة 214
الفرع الأول: محاكم خاصة قضاتها نظاميون 215
الفرع الثاني: محاكم خاصة جميع قضاتها أو بعضهم غير نظاميين 218
المطلب الرابع: القضاء الإداري في الأردن 222
الفرع الأول: محكمة العدل العليا 222
الفرع الثاني: المحكمة الإدارية 225
الفرع الثالث: المحكمة الإدارية العليا 227
الفرع الرابع: النيابة العامة الإدارية 228

www.daralthaqafa.com

المبحث الرابع: مبدأ الفصل بين السلطات في الدستور الأردني لعام 1952 229
المطلب الأول: التعاون المتبادل بين السلطة التشريعية والتنفيذية 230
الفرع الأول: حق السؤال 230
الفرع الثاني: حق الاستجواب 232
الفرع الثالث: المناقشة العامة 234
الفرع الرابع: الاقتراح برغبة 235
الفرع الخامس: العرائض والشكاوى 235
الفرع السادس: المذكرات النيابية 236
الفرع السابع: طرح الثقة بالوزارة 237
المطلب الثاني: التعاون المتبادل بين السلطة التنفيذية والتشريعية 238
الفرع الأول: أعمال خاصة بالتشريع 238
الفرع الثاني: عدم الجمع بين عضوية مجلس الأمة والوزارة 239
الفرع الثالث: أعمال خاصة بتكوين وانعقاد مجلس الأمة 240
الفرع الرابع: حق الحل 242
الفصل الثالث: نظرة عامة حول الدستور الأردني لعام 1952 243
المبحث الأول: حقوق الأردنيين والأردنيـات وواجباتهم 244
المطلب الأول: الحقوق والواجبات التي تنظم بقانون 244
المطلب الثاني: الحقوق والواجبات المطلقة 246
المبحث الثاني: المحكمة الدستورية والرقابة على دستورية القوانين 248
المطلب الأول: رقابة الامتناع ورقابة الإلغاء 248
المطلب الثاني: المحكمة الدستورية 249
الفرع الأول: أعضاء المحكمة الدستورية وشروط تعيّنهم 250
الفرع الثاني: اختصاصات المحكمة الدستورية 251
المبحث الثالث: مواد عامة في الدستور ذات علاقة بالسلطات الثلاث 254
المطلب الأول: مجلس الأمن القومي 254
المطلب الثاني: الديوان الخاص 256
المطلب الثالث: الشؤون المالية 257

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: الضرائب والرسوم 257
الفرع الثاني: الموازنة العامة 258
الفرع الثالث: عقود الامتياز 260
الفرع الرابع: القروض الجبرية 261
الفرع الخامس: ديوان المحاسبة 261
المطلب الرابع: الهيئة المستقلة للانتخاب 262
الفصل الرابع: التعديلات الدستورية على دستور 1952 وأثرها على النظام الدستوري الأردني 264
المبحث الأول: كيفية تعديل الدستور ونفاذ التعديلات الدستورية 265
المطلب الأول: ماهية التعديلات الدستورية ونطاقها 265
المطلب الثاني: كيفية تعديل الدستور والقانون 266
الفرع الأول: تعديل القانون 267
الفرع الثاني: تعديل الدستور 269
الفرع الثالث: أثر التعديل الدستوري على القوانين النافذة 270
المبحث الثاني: التعديلات الدستورية ما بين الأعوام (1954 ـ 1960) وأثرها على السلطات الثلاث 271
المطلب الأول: التعديلات الدستورية لعام 1954 وأثرها على السلطتين التشريعية والتنفيذية 271
المطلب الثاني: التعديلات الدستورية لعام 1955 وأثرها على السلطة التشريعية 274
المطلب الثالث: التعديلات الدستورية الأولى لعام 1958 وأثرها على السلطات الثلاث 275
المطلب الرابع: التعديلات الدستورية الثانية لعام 1958 280
المطلب الخامس: التعديلات الدستورية لعام 1960 281
المبحث الثالث: التعديلات الدستورية ما بين الأعوام (1965 ـ 1984) وأثرها على النظام الدستوري 283
المطلب الأول: التعديل الدستوري لعام 1965 283

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: التعديل الدستوري لعام 1973 283
المطلب الثالث: التعديل الدستوري لعام 1974 284
المطلب الرابع: التعديل الدستوري لعام 1976 285
المطلب الخامس: التعديل الدستوري لعام 1984 285
المطلب السادس: أثر التعديلات الدستورية ما بين الأعوام (1965 ـ 1984) على النظام الدستوري 286
المبحث الرابع: التعديلات الدستورية لعام 2011 وأثرها على النظام الدستوري 289
المطلب الأول: التعديلات الدستورية على الفصل الخاص بحقوق الأردنيين وواجباتهم 290
المطلب الثاني: التعديلات الدستورية على السلطات العامة 292
الفرع الأول: التعديلات الدستورية على فصل السلطة التنفيذية 292
الفرع الثاني: التعديلات الدستورية على فصل السلطة التشريعية 293
الفرع الثالث: التعديلات الدستورية على فصل السلطة القضائية 298
المطلب الثالث: التعديلات الدستورية على غالبية الفصول 299
الفرع الأول: التعديلات الدستورية وإنشاء فصل للمحكمة الدستورية 299
الفرع الثاني: التعديلات الدستورية على فصل الشؤون المالية 301
الفرع الثالث: التعديلات الدستورية على فصول مواد عامة والقوانين والإلغاءات 301
المطلب الرابع: أثر التعديلات الدستورية لعام 2011 على النظام الدستوري 302
الفرع الأول: أثر التعديلات الدستورية على السلطات العامة 302
الفرع الثالث: أثر التعديلات الدستورية على الأحكام ذات العلاقة بالسلطات الثلاث 307
المبحث الخامس: التعديلات الدستورية في عامي (2014 ـ 2016) وأثرها على السلطتين التشريعية والتنفيذية 310
المطلب الأول: التعديلات الدستورية لعام 2014 310

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: التعديلات الدستورية لعام 2016 311
المطلب الثالث: أثر التعديلات الدستورية في عام (2014 ـ 2016) على السلطتين التشريعية والتنفيذية 312
المبحث السادس: التعديلات الدستورية لعام 2022 وأثرها على النظام الدستوري 314
المطلب الأول: التعديلات الدستورية على فصل السلطة التنفيذية 316
الفرع الأول: التعديلات الدستورية على أحكام الملك وحقوقه 316
الفرع الثاني: التعديلات الدستورية على قسم الوزراء 316
المطلب الثاني: التعديلات الدستورية على فصل السلطة التشريعية 317
الفرع الأول: التعديلات الدستورية على قسم مجلس الأعيان 317
الفرع الثاني: التعديلات الدستورية على قسم مجلس النواب 318
الفرع الثالث: التعديلات الدستورية على الأحكام الشاملة للمجلسين 319
المطلب الثالث: التعديلات الدستورية على فصل المحكمة الدستورية 321
المطلب الرابع: التعديلات الدستورية على عامة الفصول 322
الفرع الأول: التعديلات الدستورية على فصل الشؤون المالية 322
الفرع الثاني: التعديلات الدستورية على فصل المواد العامة 323
الفرع الثالث: التعديلات الدستورية على حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم 323
المطلب الخامس: أثر التعديلات الدستورية لعام (2022) على السلطات العامة في الأردن وعلى حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم 324
الفرع الأول: أثر التعديلات الدستورية على السلطة التنفيذية 324
الفرع الثاني: أثر التعديلات الدستورية على السلطة التشريعية 330
الفرع الثالث: أثر التعديلات الدستورية على الهيئات القضائية 336
الفرع الرابع: أثر التعديلات الدستورية على الفصول ذات العلاقة بالسلطات الثلاث 338

المراجع 345

www.daralthaqafa.com

المقدمة

الحمدلله الذي ما تم جهد ولا خُتم سعي إلا بفضله، وما تخطى العبد من صعوبات إلا بكرمه. الحمدلله ذي الآلاء والنعم، والفضل والجود والإحسان والكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم. ثم صلاة وسلاماً على النبيّ الرسول العلم، المرسل إلى العرب والعجم، جاعل أمته خير الأمم، وهاد به إلى الطريق الأقوم.

أما بعد، فإن دراسة النظام الدستوري الأردني الحالي تتركز على النصوص والأحكام الوارد ذكرها في الدستور الأردني لعام 1952، وما لحق هذا الدستور من تعديلات أثرت على السلطات الثلاث، أو على الأحكام ذات الصلة والعلاقة بهذه السلطات، فالنظام الدستوري هو النظام الذي يسعى لتنظيم عمل السلطات وعلاقتها ببعضها البعض وبالأفراد، دون الخروج عن القواعد الذي حددها هذا النظام. لكن دراسة النظام الدستوري الأردني الحالي لا تقف عند دراسة النصوص والأحكام الواردة في الدستور الأردني لعام 1952، بل إن دراسة هذا النظام تحتم علينا دراسة ما سبق هذا الدستور من تشريعات أخرى، تتمثل في القانون الأساسي لشرق الأردن لعام 1928، ودستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946. ومما لا جدال فيه أن الدراسات الدستورية التاريخية مفيدة؛ لأنها تبين الإشكاليات والأخطاء التي يمكن تجنبها في المستقبل، علاوة على هذا فإنها يمكن أن تبين الأحكام السليمة التي يمكن اتباعها والأخذ بها، لكن الدراسة لهذه النصوص والأحكام لا تكون بصورة مفصلة دقيقة، بل بإعطاء لمحة بسيطة عن الأوضاع الدستورية التي كانت سائدة قبل الدستور الحالي. بالإضافة إلى إعطاء لمحة عن الأوضاع الدستورية والقانونية لما قبل نشوء هذه الدساتير وفي الفترة التي سبقت ظهورها، وتتمثل هذه الفترة من فترة الحكم العثماني وما بعدها، لكن دون الخوض في تفاصيل التفاصيل؛ لأنها ستصبح دراسة تاريخية أكثر مما هي دستورية.

وفي هذا فلقد بدأت في تأليف هذا الكتاب بعد الانتهاء من إنهاء متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في القانون العام، حيث كانت رسالة الماجستير معنونة بـ "التعديلات الدستورية لعام 2022 وأثرها على السلطات العامة في الأردن"، حيث إنني وفي خلال مرحلة إعداد الرسالة لم أجد مؤلفاً ـ من التي قرأتها ـ تناولت جميع التعديلات الدستورية على الدستور الأردني لعام 1952 بشكل مفصل، مما جعل عملية إعداد الرسالة أمراً صعباً وغير ميسر، وهذا ما أثار الفضول لدى المؤلف في تناول موضوع النظام الدستوري الأردني في ظل الدستور الأردني لعام 1952، بالإضافة إلى تناول وجمع جميع التعديلات الدستورية التي طرأت عليه منذ صدوره

www.daralthaqafa.com

وإلى غاية آخر تعديلات دستورية تمت عليه، كما تناولت أثر جميع هذه التعديلات على النظام الدستوري الأردني. علاوة على ذلك فقد أعطيت لمحة عن التطور التاريخي للحياة الدستورية في الأردن في ظل دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946، والقانون الأساسي لشرق الأردن لعام 1928، مع إعطاء التعديلات الدستورية التي وردت عليهما ودون التطرق إلى أثرها.

وهنا نضع بين أيديكم مؤلفاً بعنوان النظام الدستوري الأردني لكي يكون مرجعاً ليس فقط لجميع طلاب القانون في جميع المراحل الدراسية، وإنما للمحامين والقضاة والساسة والمستشارين ولمحبي الاطلاع على النظام الدستوري أيضاً.

وفي الختام لا يسعنا إلا ذكر قول الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ حين قال: "العلم أربع مراحل، فمن تعلم المرحلة الأولى ظنّ أنه أعلم الناس، فأكثر إنكاره، ولم يقبل إلا موافقاً له. فإذا تعلم المرحلة الثانية علم أنه قد فاته علم كثير. فإذا تعلم المرحلة الثالثة علم أن ما فاته أكثر بكثير ممّا أدرك فيزاد تواضعه، ويعلم جهله، وعدم إحاطته بعشر معشار العلم. وأما المرحلة الرابعة، فلا يحيط بها أحد إلا أن يكون نبياً". ومن هذا القول نستنتج أن العلم رحلته ومراحله طويلة، ومهما بلغت من درجات العلم فإنه قد فاتك علم أيضاً، بالإضافة إلى أن جميع الأعمال العلمية في وقتنا الحاضر، ما هي إلا نتاج عمل إنساني، ولا يوجد عمل إنساني كامل. ونستذكر أيضاً كلام الدكتور راتب النابلسي حين قال: "إذا أردت الدنيا فعليك بالعلم، وإذا أردت الآخرة فعليك بالعلم، وإذا أردتهما معاً فعليك بالعلم، وأعلم أن العلم لا يُعطك بعضه إلا إذا أعطيته كلك. ويظل المرء عالماً ما طلب العلم، فإذا ظنّ أنه علم فقد جهل". فواحدة من أهم الأهداف في حياتنا كلنا، أن نحاول أن ننير الطريق لغيرنا من الناس، بحيث يبقى أثر الإنسان بعد وفاته، فالإنسان يحصد في آخرته ما قام به في حياته.

أسأل الله أن يكون لي أجر من اجتهد فأصاب، لا من اجتهد فأخطأ.
والله ولي التوفيق، ، ،

في هذا المؤلف سنتطرق إلى موضوع النظام الدستوري الأردني وذلك من خلال عدة أبواب على الشكل التالي:

الباب التمهيدي: إضاءة تاريخية لنشأة الدولة الأردنية.

الباب الأول: التطور التاريخي للحياة الدستورية في الأردن (1928 ـ 1952).

الباب الثاني: النظام الدستوري للمملكة الأردنية الهاشمية في ظل دستور 1952.